

كوا ليسا

توقعت مصادر أممية أن يرتبط أي مشروع هدنة جديدة في سورية بقرار من مجلس الأمن، وأن تشهد المناقشات بنداً يتصل بإضافة «جبهة النصر» بإسمها الجديد إلى لوائح الإرهاب، وأن يرتبط كذلك، بنشر نقاط مراقبة أممية معززة بتقنيات متعددة لضبط الحدود التركية السورية، وأن يكون الاختبار لجدية التفاهات التركية مع روسيا وإيران في قبولها هذا الطلب، وأن يضع كل ذلك الموقف الأميركي على المحك...

دلالات النقلة النوعية في التعاون العسكري الروسي - الإيراني - السوري

غير أن هذا التطور النوعي في التعاون والتنسيق العسكري بين كل من روسيا وإيران وسورية، لن تقتصر نتائجه وتداعياته فقط على مجريات الحرب ضد قوى الإرهاب في سورية، إنما ستكون له انعكاساته الاستراتيجية على المعادلات الإقليمية والدولية، فهذا التطور الذي أقلق كيانات العدو الصهيوني، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، أن واشنطن وحلفاءها قد فشلوا في فرض هيمنتهم على كل المنطقة، وأن الحرب في سورية لم تؤدّ إلى تحقيق الحلم الأميركي بإعادة حلم أردوغان في استعادة أمجاد الإمبراطورية العثمانية الغابرة. فمن الآن وصاعداً، بات الحلف الروسي الإيراني السوري عاملاً مقررًا في رسم المعادلات في المنطقة، فيما روسيا تعود بقوة إلى الساحة الدولية لاعياً أساسياً باعتبارها قوة عظمى لها مصالحها التي على أميركا والدول الغربية احترامها، بعدما فشلوا في محاصرة روسيا وعزلها وتحجيم قوتها وتفكيكها.

انطلاقاً مما تقدم يمكن القول بأنّ سماح إيران للطائرات الروسية الحربية باستخدام مطاراتها لكصف الجماعات الإرهابية في سورية، يدل على التحولات الهامة الحاصلة في موازين القوى في المنطقة والعالم، والتي تولد من رحم الأزمة السورية، وهي لم تكن لتصل لولا صمود سورية، قيادة وجيشاً وشعباً، طوال خمس سنوات، وكما قال أحد حلفاء سورية، فإنّ روسيا وإيران لم تاتيا إلي سورية لإيقاف الرئيس الأسد على قدميه، فهو كان واقفاً وثابتاً وصلباً وشجاعاً ولا يزال، لم يهن أو يضعف أو يتراجع في أي لحظة من اللحظات الصعبة التي تعرّضت لها سورية في السنوات الخمس الماضية.

حربهم الإرهابية. وضع حدّ للمناورات الأميركية للتهرب من تنفيذ تعهدات واشنطن لموسكو بالفصل بين الجماعات الإرهابية، تلك التي تقبل بوقف العمليات العسكرية والدخول في عملية الحل السياسي. فموسكو وعبر مسؤوليها الأساسيين، أعلنت بوضوح عدم استعدادها السماح باستمرار هذه المناورات، وأنّ واشنطن غير صادقة بما تلتزم به في اللقاءات المشتركة. وهي، أي موسكو، أعطت أكثر من فرصة لتسهيل الحل، لكن المسؤولين الأميركيين كانوا في كل مرة يستخدمون الهدنة لإعادة تعويض المسلحين عن خسائرهم، وتزويدهم مجدداً بالقدرة التسلحية والمقاتلين لشنّ الهجمات ومحاوله تغيير المعادلة في الميدان، للاقبال على شروط الحل وفرض الإملاءات على سورية.

ثالثاً: تسريع عملية الحل السياسي بات رهناً بالحسم العسكري في الميدان، ولهذا فإنّ حسم معركة حلب وإدلب بات يشكل أولوية بالنسبة للحلف الروسي- الإيراني- السوري، والمعبر الإلزامي لوضع الحل على السكة الصحيحة، التي تقوم على احترام إرادة الشعب السوري في تقرير مصيره وانتخاب رئيس بلاده بعيداً عن التدخلات والإملاءات الخارجية.

ومن الواضح أنّ العلاقة بين تبدل موازين القوى في الميدان والحل السياسي إنما هي علاقة مترابطة، ففي كل مرة كانت تحصل فيها تحولات نوعية لمصلحة الجيش السوري وحلفائه، كانت واشنطن تسارع إلى إظهار الاستعداد للسير بالحل والقبول بما كانت ترفضه سابقاً، وعليه، فقد تولدت فتاعة لدى القيادة الروسية، كما تؤثر تصريحات المسؤولين الروس، بأن حسم معركة حلب أصبح أمراً ضرورياً لولوج الحل السياسي وقطع الطريق على استمرار حرب الاستنزاف التي تسعى واشنطن وحلفاؤها إلى إدامتها.

حسن حردان

إنتقال الحلف الروسي- الإيراني- السوري إلى مرحلة جديدة في ترجمة التعاون والتنسيق العسكري في محاربة الإرهاب، من خلال سماح إيران للطائرات الروسية الحربية باستخدام مطار همدان، يشكل تطوراً نوعياً في مسار الحرب ضدّ قوى الإرهاب التكفيري في سورية، من ناحية، ومؤشراً على عزم هذا الحلف منع الخطط الأميركية من إدامة الحرب على دمشق لإستنزافها واستنزاف حلفائها من ناحية ثانية.

لا شك في أنّ هذا التطور يأتي تنفيذاً لقرار سياسي اتخذ على أعلى المستويات في العواصم الثلاث، والذي تمّ وضع الخطط التنفيذية له في اجتماع عقد مؤخراً في طهران وضّم وزراء دفاع سورية وإيران وروسيا.

غير أنّ توقيت ترجمة هذا القرار باستخدام الطائرات الروسية للمطارات الإيرانية، وقبل ذلك، باستئناف «السوخوي» مساندة الجيش السوري وحلفائه في إبطاء الحصار على المسلحين في أحياء حلب الشرقية، وقصف مواقع المسلحين في إدلب وريف حلب، تمهيداً للمرحلة الثالثة الهادفة إلى تحرير وتنظيف حلب وريفها، ومحافظة إدلب من المسلحين الإرهابيين، إنّ هذا التوقيت إنما يهدف إلى ما يلي:

أولاً: تزخيم الحضور الروسي العسكري وزيادة فعاليته لتسريع إنجاز الحسم في حلب وإدلب، بما يضع حداً لكل الرهانات الأميركية- التركية- السورية على إبقاء حلب جرحاً نازفاً بهدف ابتزاز سورية، لدفعها إلى تقديم التنازلات التي تمسّ بسيادتها واستقلالية قرارها الوطني، أو تتمّ الحلولة دون تمكينها من استعادة عافيتها، عبر مواصلة تغذية المسلحين بالسلاح والمسلحين والمال لمواصلة

ميركل تعارض رفع عقوبات الاتحاد الأوروبي عن روسيا هولندا على خطى الاستفتاء البريطاني

32 في المئة، لكن، على الرغم من ذلك، أنجز البرلمان الهولندي عملية المصادقة على الاتفاقية. في هذه الأثناء، قالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، أمس، إن ما من سبب يدعو الاتحاد الأوروبي لرفع عقوباته عن روسيا، إذ أنها لم تف بكل التزاماتها المنصوص عليها في خطة سلام «مينسك».

ميركل قالت في حديث لشبكة صحف «RND» أن روسيا أثار أزمة كبرى بضمها شبه جزيرة القرم عام 2014 ولدعمها الانفصاليين بشرق أوكرانيا. مضيفة: «كان على أوروبا أن ترد على انتهاك كهذا للمبادئ الأساسية».

المستشارة الألمانية أكدت أنها تعمل والرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند «بكل ما أوتينا من قوة» لحث أوكرانيا وروسيا على تنفيذ اتفاق «مينسك» لوقف إطلاق النار رغم كل الصعوبات القائمة. مضيفة: «هذا كان ولا يزال المعيار الخاص بمستقبل العقوبات».

وكان الاتحاد الأوروبي اتفق في حزيران على تمديد العقوبات المفروضة على روسيا، في قطاعات الطاقة والمال والدفاع، بسبب الصراع القائم في أوكرانيا، وذلك حتى نهاية كانون الثاني المقبل.

وسبق أن أبدى وزير الخارجية الألماني فرانك شتاينماير وشخصيات بارزة أخرى من «الحزب الديمقراطي الاشتراكي»، الشريك في ائتلاف ميركل الحاكم، نعمة أكثر تصالحية، عندما قالوا أنّ الاتحاد الأوروبي يجب أن يرفع العقوبات عن روسيا تدريجياً حتى يتسنى حدوث تقدم في عملية السلام.



إلى الاتحاد الأوروبي، جرى في هولندا يوم السادس من نيسان الماضي. وصوت 61 في المئة من المقتربين، ضد المصادقة على الاتفاقية، فيما بلغت نسبة المشاركة

يتسلسل إلى أوروبا آلاف الإرهابيين الذي يهددون العالم الأوروبي بشكل مباشر.

هولاند يرغب بالترشح لولاية ثانية



أبدى الرئيس الهولندي فرانسوا هولاند رغبة في الترشح لولاية ثانية عام 2017، شرط أن يفوز، في ظل تدني شعبيته إلى حد كبير، وفق كتاب بعنوان «حديث خاص مع الرئيس».

وأقال هولاند في الكتاب الذي أعده الصحافيان انتونين اندريه وكريم رسولي: «بعد سنوات بعيدا عن الحياة الشخصية (...)».

أعرف ما يعنيه ذلك ولكن الرغبة متوفرة لدي». مضيفاً: «لن أختار الترشح إذا كان ذلك لن يترجم بديهيًا بإمكانية الفوز». وتابع الرئيس الاشتراكي، الذي يبدو متردداً: «بعد سنتين تحسب السنوات بشكل مختلف. أعرف أيضا مدى نقل هذه المهمة، صحيح أنه سيكون نوع من الخلاص أن لا أكون هنا (...) إذا خسرت سأعزل السياسة».

ويتعارض هولاند للانتقاد من داخل اليسار ويعارضه ثمانية من كل عشرة فرنسيين، وفق استطلاع أعد في تموز، ويقول 73 في المئة من المستطلعين، في مسح آخر، أنهم لا يريدونه أن يحكم لولاية ثانية «باي حال من الأحوال».

هولاند أكد في حديثه أن «2017 ستقرر بناء على القيم. لا يعاد انتخاب رئيس لأنه ترك نسبة أعلى أو أقل من البطالة، وإنما ينتخب لأنه عرف كيف يخاطب الأمة».

أما بشأن منافسه، فإنه يتوقع أن يكون الرئيس السابق نيكولا ساركوزي، الذي ينظر أن يحلن قريباً ترشيحه لانتخابات اليمين المتطرفة. ويقول: «أعتقد أنه إن لم يحدث له شيء فأبني سأواجهه في 2017». معتبراً أنه لا يتصرف بقسوة ويتودع مثل ساركوزي.

ويستهل الكاتبان الكتاب بجملة أسنّ لهما بها هولاند في تشرين الثاني 2013 بقوله: «الامر صعب، بالطبع صعب. أصعب بكثير مما تصورت».

باعتبار أنّه لا يجوز أن تملّي بروكسل على بلاده اتجاهات تطوير العلاقات الاقتصادية والسياسية. مضيفاً: «تعد استعادة العلاقات مع روسيا اتجاهها ذي أولوية بالنسبة لدولة تجارية مثل هولندا».

ورأى أن رفع العقوبات ضد روسيا يرتبط ارتباطاً مباشراً باستقلال البلاد. موضحاً، أنه حتى إن صوت البرلمان الهولندي لصالح التخلي عن العقوبات ضد روسيا، فلن يغير ذلك الوضع القانوني، لأنّ الاتحاد الأوروبي يفرض على أعضائه مبدأ تفوق التشريعات الأوروبية على قوانينهم الداخلية.

واعتبر السياسي الهولندي أنه بعد نجاح استفتاء «Brexit»، يحق لحزب الحرية أن يعول على إجراء استفتاء «Next» قريباً، قبل الانتخابات البرلمانية المقررة في آذار المقبل.

واعتبر أنّ الخطر الأكبر الذي تواجهه هولندا اليوم، يكمن في تدفق المهاجرين الذي لم يعد قابلاً للضبط. وأنّ زيادة هذا التدفق تدل على أنّ هدف المهاجرين ليس إيجاد مكان آمن للإقامة، بل الحصول على المعونات الاجتماعية الهولندية. ورأى أنّ في صفوف المهاجرين

إلى شرق نهر الفرات بعد معركة «منبج»، حيث نجحت «قوات سورية الديمقراطية» في السيطرة على المنطقة وطرد «داعش» منها بالتنسيق مع الولايات المتحدة. ترى تركيا أنّ «حزب الاتحاد الديمقراطي» هو فرع سورية لـ «حزب العمال الكردستاني».

بينما تعتبر الولايات المتحدة أنّ العلاقة مع هذا الحزب تعتمّت بسبب قتاله ضدّ «داعش»، في الوقت الذي رفضت فيه الحكومة التركية إخماد جيشها في قتال هذا التنظيم. وكانت قد اتهمت سابقاً بالاستفادة من وجود «داعش» لتصفية حسابات مع الأكراد من جهة، وتهريب النفط من جهة أخرى.

إزدادت بيانات رئيس الوزراء بن علي يلدريم اليومية منذ يوم 15 آب/ أغسطس حول هذا الموضوع.

في هذه الأثناء، هددت تركيا الاتحاد الأوروبي بانها ستوقف الاتفاق حول اللاجئين أم لم يتمّ إقرار إلغاء تأشيرة دخول الأتراك إلى الاتحاد الأوروبي، وهي تحمل الدول الأوروبية مسؤولية الفشل، وتطالبها بتسليم مدارس «فتح الله غولن» وتشكك في جدية تحالفها ضدّ الانقلاب، بل تذهب أكثر من ذلك وتتساءل حول معنى صمت الدول، الذي يعني تخلي منظمة حلف شمال الأطلسي عن تركيا...

الأزمة مع «الناو» بدأت قبل محاولة الانقلاب بثلاثة أيام، أيّ في 12 تموز، عندما أصدرت تركيا أمراً إلى منظمة حلف شمال الأطلسي بترحيل نائب الاميرال مصطفى زكي أوغورلو، الذي يعمل في قيادة الحلف وشغله من الخدمة الفعلية... وإعادته إلى تركيا بتهمة الانتماء إلى «غولن». تجاهلت المنظمة طلب تركيا، فيما حصل أوغورلو على تقرير طبي من مستشفى نورفوك، وطلب الجلاء إلى الولايات المتحدة بعد محاولة انقلاب 15 تموز/ يوليو. أصدرت تركيا أمراً آخر ضده بتهمة التأمّر للقيام بمحاولة الانقلاب. قادت وسائل الإعلام المقرّبة من «حزب العدالة والتنمية» حملة ضدّ منظمة حلف شمال الأطلسي واتهمتها بالضلوع في محاولة الانقلاب. وشككت الحكومة التركية بأنّ الجنرالات المتوظفين في محاولة الانقلاب، في مقرّ قيادة الأركان، في أنقرة، ينتمون إلى التحالف في منظمة حلف شمال الأطلسي.

أكدت محاولة الانقلاب هشاشة العلاقة بين أنقرة ومنظمة حلف شمال الأطلسي بعد الأزمة السورية، وأزمة اللاجئين، وكفافة «الدولة الإسلامية. داعش»، والحرب على «حزب العمال الكردستاني»، كذلك اضطراب موازين القوى في شرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. في المقابل، أجرى تقرير في تموز عام 2017 في مكتب صندوق مارشال الألماني، في أنقرة، ركز على تصورات الجمهور التركي ورويته لمنظمة حلف شمال الأطلسي، وبالنتيجة تبين أنّ حوالي 35 في المئة من المسيحيين يرون أنّ تركيا لم تعد في حاجة إلى عضوية الحلف. 27 في المئة منهم لا رأى لهم، وأخيراً حوالي 30 في المئة من الأتراك يتوقعون بمنظمة حلف شمال الأطلسي. أما اليوم، فإنّ النتائج سوف تكون قاتمة إذا ما أجريت أيّ دراسة من هذا النوع. ويفضّل حلف شمال الأطلسي الابتعاد عن الأضواء اليوم في علاقاته مع تركيا، فعمليات التطهير أصبحت ضربة مدمرة للغاية على الجيش التركي، وفي الواقع، إنه لم يعد ثاني قوة عسكرية من حيث الأداة بالنسبة لـ «الناو». لقد أحدث الانقلاب حتماً فجوة أمنية ضخمة لتركيا، وهي بالفعل في حالة متقلبة وخطيرة، ويبدو أنها ستصبح غير مستقرة في المستقبل القريب، مع قوة عسكرية وبيروقراطية أقل فعالية من قبل.

سوف تستغرق تركيا عقوداً لاستعادة قدر يسير من سيادة القانون، وإيصال الخدمات العامة كما اعتادها المواطنون الأتراك قبل الانقلاب. وحسب محللين بربريين، فإنّ الشعب ينظر اليوم إلى أردوغان بإعجاب، لكنه بتفكيكه الجيش وجهاز القضاء والتعليم، هو يفك الديمقراطية التي سعى إلى بنائها الأتراك عبر عقود.

سوف تستغرق تركيا عقوداً لاستعادة قدر يسير من سيادة القانون، وإيصال الخدمات العامة كما اعتادها المواطنون الأتراك قبل الانقلاب. وحسب محللين بربريين، فإنّ الشعب ينظر اليوم إلى أردوغان بإعجاب، لكنه بتفكيكه الجيش وجهاز القضاء والتعليم، هو يفك الديمقراطية التي سعى إلى بنائها الأتراك عبر عقود.

سوف تستغرق تركيا عقوداً لاستعادة قدر يسير من سيادة القانون، وإيصال الخدمات العامة كما اعتادها المواطنون الأتراك قبل الانقلاب. وحسب محللين بربريين، فإنّ الشعب ينظر اليوم إلى أردوغان بإعجاب، لكنه بتفكيكه الجيش وجهاز القضاء والتعليم، هو يفك الديمقراطية التي سعى إلى بنائها الأتراك عبر عقود.

دعوات بريطانية لعدم التجديد لسعودية في «حقوق الانسان»

«أطباء بلا حدود» تجلي موظفيها من شمال اليمن



أعلنت منظمة «أطباء بلا حدود» أنها ستجلى موظفيها عن مستشفيات التي لم يعد قابلاً للضبط. استهدفت غارة جوية من «التحالف العربي» مستشفى تدبره المنظمة وخلفت 19 قتيلاً.

وقالت المنظمة في بيان: «ستجلى منظمة أطباء بلا حدود كوادير من ست مستشفيات في شمال اليمن، بسبب القصف العشوائي من التحالف الذي تقوده السعودية والتنظيمات التي لا يعتمد عليها».

أضافت، إن الغارة الجوية للتحالف السعودي ضربت يوم الثلاثاء مستشفى تدبره المنظمة في «عبس» التابعة لمحافظة «حجة»، ما أسفر عن مقتل تسعة عشر شخصاً، أدهمهم من موظفي المنظمة، وإصابة 24 آخرين.

في شأن متصل، أبدى نشطاء وسياسيون بريطانيون نيتهم مطالبة رئيسة الوزراء البريطانية تريزا ماي، التصويت ضد إعادة انتخاب السعودية لرئاسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

وأوضح تقرير نشرته صحيفة «الإنديبندنت» البريطانية، أمس، أن دعوة إقصاء السعودية تتزامن مع اليوم العالمي، الذي يخلط سن على إعادة انتخابها رئيساً لمجلس حقوق الإنسان، وهو منصب تحتله منذ عام.

ويأتي هذا التطور بعد ظهور معلومات جديدة عن الكميات الكبيرة من السلاح التي قامت بريطانيا ببيعها إلى السعودية، والتي «استخدم بعضها بالتدخل العسكري في اليمن».

وأشار التقرير إلى أن تعيين السعودية رئيسة لمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، «أعطاهما المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا

المزيد من النفوذ بخصوص معايير حقوق الإنسان الدولية».

ولفت إلى أن التصويت المقرر في الثالث عشر من أيلول المقبل، يشكل فرصة ذهبية كي تثبت الحكومة البريطانية تقييها الحقيقي لحقوق الإنسان.

في هذا السياق، نقلت «الإنديبندنت» عن المتحدث باسم «حزب الديمقراطيين الأحرار» البريطاني توم براك، إتهامه الحكومة بتقديم أعذار لا تنتهي لصالح السعودية، مشيراً إلى مطالبة منظمة العفو الدولية، «المروج» في مجال حقوق الإنسان و«الجرائم المتواصلة في اليمن».

وكانت فرنسا، التي تضم أكبر جالية مسلمة في أوروبا، يقدر عددها بنحو خمسة ملايين نسمة، فرضت في عام 2010 حظراً على ارتداء أغطية الوجه، وتشمل النقاب والبرقع، في الأماكن العامة.

وفي السياق ذاته، أعلنت المستشارة الألمانية أنغيلا